عدد ٣٧ — السنة الثانية

المنار

١٣١٥

مصر في يوم السبت ٢١ رجب سنة ١٣١٧ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩

تقرير مفتي الديار المصرية

(في اصلاح المحاكم الشرعية)

يعلم القراء ان الحكومة عهدت الى فضيلة الاستاذ الكبير والعلم الشهير الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية بان يضع تقريراً فيما يراه من طريقة اصلاح المحاكم الشرعية لما تعهد في فضيلته من كمال العلم والدراية باحكام الشرع الشريف وحسن الادارة والنظام وان الاستاذ ابتدأ باختبار المحاكم واكتناه شؤونها فطاف على محاكم الوجه البحري وفتشها بالتدقيق حتى احاط بها خبراً وزار المحكمة الشرعية الكبرى في العاصمة وعرف احوالها ثم وضع تقريره قبل الطواف على محاكم الوجه القبلي الذي هو عازم عليه لان وضع القواعد العامة للاصلاح لايتوقف على الاستقراء التام. وقد جاء هذا التقرير كافيا بالغرض منه وافياً بما وضع لاجله لم يغادر كبيرة ولا صغيرة الا أحصاها وهو مبتدأ بمقدمة في وظيفة المحاكم الشرعية واختصاصها وما لاعمالها من التأثير في الهيأة الاجتماعية والتربية القومية وفي حالتها الآن وبعدها كلام مفصل احسن تفصيل عن الكتبة والقضاة والحجاب والدفاتر وسائر الاعمال مبين فيه طرق الخلل مع بيان المخرج منها . ومن اهم ماجاء فيه او اهمه بيان ان كمال الاصلاح يتوقف على عدم التقيد بمذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في سائر الجزئيات لان اختلاف الفقهاء لايكون رحمة الا اذا اخذت الامة من مجموع اقوالهم مايوافق مصلحتها العامة (وسنبين هذا وما اشتبه

منه على بعض الجرائد بالادلة والبراهين) وبمثل هذا كان اصلاح التقرير اسلاميا عاماً لا مخصوصا بالمحاكم . وانا ننشره تباعا لما فيه من الحكم والفوائد ولما نعلم من شغف القراء بالوقوف عليه وهو

﴿ المقدمة ﴾

تدخل المحاكم الشرعية بين الرجل وزوجته والوالد وولده والأخ وأخيه والوصي ومحجوره وما من حق من حقوق القرابة القريبة والبعيدة الا ولها سلطان السيطرة عليه والقضاء فيه وانها لتنظر من ذلك في أدق الشؤن وأخفاها ويسمع قاضيها مالا يسمح لاحد سواه ان يسمعه سوى مايكون من الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها فكما انها هيا كل عدل هي كذلك مستودع سر وأي سر فمنزلتها من نظام الاسر (العائلات) تلي منزلة المحبة وروابط القرابة فاذا تراخت تلك الروابط ومرضت المروآت تعلق حفظ نظام البيوت بالمحاكم الشرعية . وللشريعة الاسلامية في ذلك دقائق لا يسهل الالتفات اليها الا على من أحاط علما بكليات أحكامها ووقف بالبحث الصحيح على مقاصدها ووصل الى أدق معانيها وكان من العلم بلغتها في منزلة يعرفها له أربابها . ولن يكون الرجل كذلك حتي يأخذ الشرع من أهله وتكون تربيته على السنة الدينية الصحيحة ثم لا يكون القاضي حافظا لنظام الاسر والبيوت بعد الاحاطة باحكام الشرع حتي يكون للشرع وأحكامه سلطان أي سلطان على نفسه

ترى أغلب أهل الطبقة الدنيا وعدداً غير قليل من أهل الطبقتين الوسطى والعليا قد ودعوا عواطف الصهر والقرابة ولجأوا في علائقهم البيتية الى المحاكم الشرعية فمن النفقة والسكنى وراحة الزوجة من منازعة أهل الزوج ومن مؤنة وقيام بشؤون الاولاد وتربيتهم الى سن معلوم . وما يلزم لذلك كله مرجعه الآن الى المحاكم الشرعية عند من ذكرنا ولا يخفى ان الشعب انما هو مؤلف من البيوت التي تسمى عائلات وأساس كل أمة عائلاتها لضرورة ان الكل انما يقوم بأجزائه . ولما تعلقت مصالح البيوت في أدق روابطها بالمحاكم الشرعية كما هو الواقع اليوم تبين مقدار حاجة الامة في صلاحها الى صلاح هذه المحاكم وظهر ان منزلتها من بناء الحكومة المصرية منزلة الركن الذي لو

ضعف ظهر أثر ضعفه في البنية بتمامها

اذا ظهرت هذه المحاكم في مظهرها الديني وسارت سيرتها الشرعية القويمة أدخلت أصول النظام في أصغر البيوت فضلا عن أعلاها وأعادت بالعدالة الابوية مافقده الناس من نظام الالفة وقد رأينا ان الرجل يدخل المحاكم الاهلية مخاصما فيخرج منها محامياً فأحرى بمن يقوم بين يدي قاض ينطق بالعدل الالهي ان ينقلب وفي نفسه أثر من خشيته

للمحاكم الشرعية بعد ماتقدم نظر في حقوق الميراث واصول الاوقاف والاستحقاق فيها والبها وحدها الفصل في ذلك والمخاصمات في هذه الطائفة من الشؤن ليس عددها بقليل وكم رأينا من قضايا أوقف النظر فيها امام المحاكم الاهلية حتى يقضي الحاكم الشرعي فيما بني عليه الحق المتنازع فيه. هذا الى ماعهد الى تلك المحاكم من تحرير العقود الرسمية في كل باب من ابواب المعاملات ولا تزال ثقة الناس بها اشد من ثقتهم بالمحاكم المختلطة ويعدون التسجيل في اقلام كتاب المحاكم ضرباً من التساهل يأتيه من لايريد بناء امره على اساس متين

مهما همّ قوم بتضييق دائرة اختصاص هذه المحاكم وجدوا عقبات في طريقهم وصعب عليهم المنال ولئن نجحوا فلن يستطيعوا ان يضعفوا من حاجة الناس اليها. فمن الحق ان يشتكي الناس من الاعتلال الذي عرض لها ومن الحق ان ارتفعت اصواتهم بطلب الاصلاح ومن العدل بل من الواجب الذي لاتبرأ الذمة الا بأدائه ان تسمع الحكومة شكوى الكافة وان تنهض لتخفيف آلام الشاكين وتدخل الى الاصلاح من ابوابه وجزى الله من اهتم بشأن هذه المحاكم خيراً

وشكوى الناس تنحصر في صعوبة المعاملة مع الكتاب وطول الزمن على القضايا خصوصاً ان كانت مهمة وخفاء طرق المرافعات حتى على العارفين باحكام الشريعة فضلا عن سائر العامة وهوى القاضي أو ضعف يقظته. وشكوى القضاة تنحصر في رداءة مقامهم والتقتير عليهم في المرتبات وسائر النفقات التي لابد منها. والنظام يشكو من التساهل في المحافظة عليه

اذا ذهبت الى ديوان مديرية وأردت ان تعرف محل المحكمة الشرعية في ذلك

الديوان فابحث عن أردأ محل فيه تجده هو مكان المحكمة الشرعيـة فان كانت المحكمة منفصلة عن المديرية فقلما تجدها الا في محل لايسع عمالها ودفاترهـا وذلك حرصاً على تخفيف الاجرة بقدر الامكان · ومن محاكم المراكز ماتراه في بيت خرب ومحل القاضي والكتبة يثور التراب من ارضه فاذا رشوه بالماء انقلب وحلا · وترى فيها ترى محكمة مديرية تهـدم بعض بنائهـا وظهر وهن في سقف السلم والطريق الموصل الى بعض مرافقها يمر الذاهب منه على جذع نخلة غير آمن خطر السقوط

وترى في اكبر محكمة في البلاد أن اربعة عشر كاتباً مع مكاتبهم من الخشب امامهم في محابن سعة كل منهما لاتزيد عن اربعة امتار في ستة فيكون الكاتب ومكتبه في اقل من متر مربع · ومما يروى من المهانة ان احد مأموري المراكز طرد قاضياً من محل محكمته

أما الفرش والاثاث فقلما تدخل محكمة خصوصاً من محاكم المراكز ولا تشمئز نفسك لرثاثة الاثاث ووساخته والكراسي التي توجد في هذه المحاكم هي من الصنف المعروف بالاخضر الذي لايوجد له اثر في ما نعرف في دواوين الحكومة عالمها ودانيها الا في هذه المحاكم الشرعية واذا وجدت عشرة كراسي مثلا فستة منها لاتخلو من كسر وانتقاض فتل

وحدثنا بعد القضاة انه دخل محكمة مركز فوجد فيها كرسياً واحداً يجلس عليه القاضي ورأى الكتبة يجلسون على مقاعد من صناديق الغاز · وكيف لاتتألم النفس ويطول الاسف عند ماترى حالة المحل الذي يستريح فيه سماحة قاضي محكمة مصر الكبرى من تمزق الفرش ورثاثته وكذلك حال بقية اماكن الكتبة والقضاة فيهـا · ثم يتبع هذا التقتير في جميع الموادحتى انك لترى بعض المضابط في محاكم المراكز قـد طمست سطورها من رداءة الحبر فاذا سألت عن ذلك قيل لك ان الحبر يشتريه الكتبة من مالهم الخاص عند نفاد الحبر الذي تصرفه لهم المديرية وابائها صرف غيره · ولاتسل عن المكاتب ورثاثتها وحالتها من القدم وقبيح التركيب وماعليها من طبقات الوسخ

أليس لعمال هذه المحاكم حق ان يسقطوا من نظر انفسهم وان يظنوا انهم ليسوا موظفين تحت نظر الحكومة؟ والا لما سهل عليها تركهم على هذه الحالة · ولا شيء يضر

بعمل الانسان مثل اعتقاده في نفسه الهوان والضعة. أليس هذا يسقط مقام العدالة من النفس المتقاضين ويقلل من احترامهم لما تصدره هذه المحاكم من الاحكام كما هو جار الآن. يجب علينا ان لانسى ان لحالة المكان أثراً في النفس الداخلين فيه وان الحكومات المتمدنة نفسها تغالي في اقامة هياكل العدل على قواعد المهابة والاجلال علماً منها ان الملك ملك بعرشه وان العرش برياشه وفرشه

فالواجب اذاً على الحكومة ان تدخل المحاكم الشرعية في كل رسم ترسمه لبناء مسكن من مساكن الادارة ففي المديريات تفرض للمحاكم الشرعية موضعاً فيه من الاماكن مايكفي للجلسات وعمل القضاة منفردين بعد الجلسات وقبلها وللكتبة والدفترخانة والمخازن ونحو ذلك مما يلزم للمحكمة وكذلك يكون الامر في المراكز وما بني بدون ان يراعى فيه ذلك يجب ان يتمم مع الاسراع بقدر الامكان. ثم ينظر في تلك المحاكم جميعها وتوفى مايليق بشأنها من حيث هي جزء من بنية حكومة عظيمة جديرة بالاحترام في جميع شؤونها حتى يرتفع شأن الموظفين عند انفسهم وعند الناس ويقتنع المتقاضون ان القضاء الشرعي ليس في نظر القوة المنفذة بأحط شأناً من غيره فيخضعوا لاحكامه وفي ذلك كرامة الحكومة ونظامها

ويتبع الكلام في المساكن الكلام في الكتبة لانهم اظهر عضو في جسم المحكمة وعلاقاتهم بالمتخاصمين والمتعاقدين وطلاب الصور وغيرهم تتقدم على صلة الناس بالقاضي كما هو معلوم

ليس من السهل ان يقف الانسان في زمن قليل على سيرة كل كاتب. وغاية مايقال ان الشاكين منهم اكثر من الراضين عنهم والذي يتبين للناظر في امرهم هوان اكثرهم لايعرف كيف تعلم صناعة الكتابة ولا أين كانت تربيته وليس لاتخابهم قاعدة معروفة وكثير منهم كانوا تلامذة عند سلفهم ثم عين في الوظيفة لانه تمرن على عملها ومنهم من يكون السبب في تعيينه فقره لاغير ومنهم من يكون له مزية سوى الفقر ولكنها ليست مما يزيد في معرفته ولا حسن سيرته. أما معرفتهم فناقصة وقليل بينهم الكفؤ لعمله وانما يحفظون ألفاظاً وعبارات رديئة التركيب مشوشة التأليف يظنون انها ملك موروث

ولا يمكن ان يقوم مقامها مايؤدي معناها . والناظر في العقود والمرافعات يعرف مقدار ماعليه هؤلاء العمال من القصور على تفاوت بينهم . ويكفي في هذا الباب ان أحد كبراء الحكومة لم يستطع ان يفهم عقداً عقده لنفسه الا بواسطة احد مفتشي الحقانية حيث فسره له وأوضح معناه فما ظنك بحال غير المتعاقدين

ولكنك ترى في مرتباتهم مايلتمس لهم معه العذر فالكاتب الذي يقيم ثماني وعشرين سنة او اكثر يتردد بين مائتي قرش وثلثمائة وخمسين وهو كاتب اول المحكمة ولا يطلب لنفسه معيشة أرقى من هذه لايمكن ان تكون معارفه أرقى مما هو عليه الا ان يكون زاهداً من الزهاد . نعم لايوجد في مرتبات الكثير من الكتبة ماينتهي الى الف قرش الا في محكمتي مصر والاسكندرية وفي محكمة مصر مرتبات أرقى من ذلك للكتبة ما بين العشرة والاربعين ولكن لاتوجد قاعدة للترقي بحيث يتناوب هذه الوظائف ذات المرتبات العالية رؤساء الكتاب في المديريات والمحافظات بل حفظت الوظائف لاشخاص معينين متى دخلوها خلدوا فيها وكذلك حال الوظائف التي تربو على خمسمائة قرش في المديريات والمحافظات أما في المراكز فقليل مايزيد مرتب الكاتب عن ثلثمائة وخمسين قرشا

وأضف الى ذلك اختلاط ارباب الحاجات بالكتاب وما تجده من الفوضى في كثير من المحاكم فصغار الكتبة لايخضعون لرؤسائهم وضعف القاضي في المعارف الكتابية يعين على ذلك وفي هذا من الخلل مالايخفى

أما عدد الكتبة فربما كان دون مايفي بحاجات المحاكم في الجملة وان كان يوجد في بعض المحاكم مايزيد عما يكفيها .

(البقية بعد)

باب التربية والتعليم

أميل القرن التاسع عشر

(١٣) من هيلانه الى اراسم في ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠

خرجت بالامس للتنزه أنا والسيدة وارنجتون راكبتين عجلة مكشوفة